

"تبويب وتسجيل وترحيل وتخليص العمليات المالية بالإضافة إلى كتابتها وترتيبها وتنظيمها بطريقة
يتسأى لمستخدمي النظام فهمها والتعامل معها"

إعداد الباحث:

احمد ابراهيم عبد الكريم الكايد

محاسب

بلديه عين الباشا الجديده



الملخص:

إن فعل تصنيف المعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة ممارسات المحاسبة موجود في كل مكان في عملية المحاسبة؛ من التسجيل إلى إعداد التقارير، فقد أصبح تقريباً طبيعة ثانية يجب أن يتوافق التصنيف مع متطلبات ومتطلبات البيئة المتغيرة التي يمارس فيها تشير الدراسات السابقة إلى أن التصنيف الحالي للبنود في البيانات المالية لا يتماشى مع احتياجات المستخدمين والأشكال المالية الجديدة التي أنشأتها الصناعة، يهدف البحث الحالي إلى دراسة دور إدخال البيانات والمعلومات إلى أنظمة الكمبيوتر مثل الفواتير والمستندات المالية والقيود وأوامر الصرف وجميع الحسابات المختلفة وتأثيرها على المؤسسات الحكومية وقد تم استخدام أسلوب جمع البيانات الثانوية من خلال الاعتماد على الدراسات والمقالات السابقة لنفس موضوع البحث الحالي وتم تعزيز الإطار النظري ومتغيرات البحث من خلالها.

المقدمة:

يبدأ التصنيف في المحاسبة بمجرد حدوث حدث (مثل المعاملة)، ويلاحظه المحاسب ويتم تسجيله لاحقاً يتم تصنيف المعاملة أولاً عندما يتم تسجيلها كخصم أو ائتمان، وبعد ذلك يتم تصنيفها كأصل أو التزام أو حقوق ملكية أو دخل أو مصروف هذا التصنيف واضح في المعادلة المحاسبية الأساسية: الأصول = الخصوم + حقوق الملكية، تشير إلى مجموعات مثل الأصول والمسؤولية وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات باعتبارها فئات محاسبية لأننا نحاول تطوير دليل قابل للاستخدام.

إطار التصنيف لذلك لا يُشار إليها كعناصر من البيانات المالية، كما يطلق عليها تقليدياً عند استخدامها بشكل موحد من قبل الشركات، وكما هو محدد في ممارسات المحاسبة العامة المقبولة أو معايير التقارير المالية الدولية.

كشفت دراسة استقصائية للأدبيات عن عدد من مجالات المشاكل في الطريقة التي يتم بها تصنيف المعلومات المحاسبية حالياً في البيانات المالية تم تطوير استبيان للتحقيق في المشكلات التي لوحظت في الأدبيات وتم إرسال إلى عدد من أصحاب المصلحة. بناءً على قوة مسح الأدبيات ونتائج، نجادل في ضرورة تطوير إطار تصنيف مناسب للمعلومات المحاسبية قد يتمثل أحد الأساليب الممكنة في هيكل المعلومات المعروضة حالياً في البيانات المالية بشكل مختلف من أجل جعل المعلومات أكثر فائدة ومتاحة لجميع أصحاب المصلحة.

في محاسبة الأعمال الحديثة، تتم معالجة المعاملات من خلال أجهزة الكمبيوتر. يتيح استخدام أجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات للأعمال التجارية الوصول بسرعة ودقة وفي الوقت المناسب إلى المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرار هذا يزيد من حدة المنافسة ويعزز الربحية تعمل أنظمة الكمبيوتر مع البيانات التي تتم معالجتها بواسطة الأجهزة التي يأمر بها المستخدم من خلال البرنامج يتكون نظام المحاسبة المحوسب من المكونات التالية:

- الإجراءات: تسلسل منطقي للإجراءات لأداء مهمة
- البيانات: الحقيقة الأولية (كمدخلات) لأي تطبيق أعمال
- الناس: المستخدمون
- الأجهزة: أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الطرفية المرتبطة بها وشبكاتها
- البرمجيات: برامج النظام والبرامج التطبيقية

هذه هي الركائز الخمس التي يركز عليها نظام المحاسبة المحوسب يناقش هذا الفصل مفهوم ومكونات نظام محاسبة محوسب إلى جانب مزاياها وعيوبها يلي ذلك مناقشة حزم البرامج على نظام محاسبة محوسب في هذا الفصل سنناقش أيضاً مفهوم تجميع الحسابات وطرق التدوين لاستخدامها في نظام محاسبة محوسب.

يسلط النموذج المرجعي الضوء على مساهمة إدارة السجلات في الأهداف الرئيسية للحكومة وتعتبر إدارة المالية العامة مسؤولية أساسية لأي حكومة. يدعم نظام الإدارة المالية السليم المساءلة الوطنية من خلال الكشف للجمهور وللحكومة عن معلومات حول استخدام الموارد في الماضي والحاضر والمستقبل. في عصر إصلاح السياسة الاقتصادية، أصبح هذا العنصر الحاسم في تحديد القدرة الكلية على إدارة الاقتصاد وضمان حكومة شفافة وخاضعة للمساءلة.

يحدد النموذج المرجعي الممارسة الجيدة لإدارة السجلات المالية ويوفر أدوات لتقييم ومراقبة أداء أنظمة حفظ السجلات ويركز على سجلات المعاملات التي يتم استخدامها وإنتاجها كنتيجة لوظائف الإدارة المالية، ولا سيما وظيفة المحاسبة عادة، هذه مطلوبة لأغراض التدقيق. يتم أيضًا أخذ السجلات الإدارية والتشغيلية والسياساتية ذات الصلة في الاعتبار، بما في ذلك المناقصات والعقود والتوجيهات المحاسبية واتفاقيات القروض وما إلى ذلك.

تقوم العديد من البلدان بإدخال أنظمة إدارة مالية متكاملة محوسبة تشمل جميع الوظائف المالية من إعداد الميزانية إلى المراجعة. يأخذ النموذج المرجعي في الاعتبار متطلبات إدارة السجلات في الأنظمة المحوسبة ويحلل الطرق المثلى لإنشاء الروابط بين الدليل (أي الورقي) وأجزاء الأنظمة المحوسبة.

يمتد نطاق النموذج المرجعي من مستوى البرنامج الوطني إلى أنظمة إدارة السجلات الفردية المستخدمة في الوزارات التنفيذية والسلطات المحلية لمراقبة السجلات المالية.

تتكون السجلات المالية التي يشير إليها هذا النموذج المرجعي على نطاق واسع من أربع فئات:

- سجلات المعاملات الورقية
 - سجلات المعاملات الإلكترونية التي تدار بواسطة أنظمة إدارة مالية محوسبة
 - وثائق النظم والسجلات الأخرى التي تحتفظ بها وحدات تكنولوجيا المعلومات
 - المراسلات الورقية والعقود والسجلات الأخرى المحفوظة في أنظمة حفظ السجلات
- معظم السجلات المالية التي يشير إليها هذا النموذج المرجعي هي سجلات المعاملات قد تشمل هذه أوامر الشراء، وسندات الدفع، والفواتير، وسجلات الرواتب، والدفاتر النقدية، وتقارير نفقات الإقامة والسفر، وسندات الشحن، وإيصالات ضريبة القيمة المضافة، وعوائد الإيرادات الداخلية وما إلى ذلك ومع ذلك، يجب أن تكون العقود، والمناقصات، واتفاقيات القروض، وملفات قضايا الرواتب وغيرها من المستندات التي تدعم المعاملات المالية جزءًا من برنامج شامل؛ عند الاقتضاء، يجب الحفاظ على الروابط بين الاثنين.

نظام محاسبة محوسب

يشير نظام المحاسبة المحوسب إلى معالجة المعاملات المحاسبية من خلال استخدام الأجهزة والبرامج من أجل إنتاج السجلات والتقارير المحاسبية تأخذ نظام محاسبة محوسب المحاسبة المعاملات كمدخلات تتم معالجتها من خلال برنامج المحاسبة لإنشاء التقارير التالية:

1. كتب اليوم / المجلات
2. موازن
3. ميزان المراجعة
4. بيان المركز الميزانية العمومية
5. بيان الربح والخسارة حساب الربح والخسارة

البيانات والمعلومات

العناصر المختلفة للمعاملات المحاسبية هي في الأساس عناصر البيانات ، والتي تتم معالجتها من خلال برنامج محاسبة لتوليد مجموعات مختلفة من المعلومات في شكل تقارير محاسبية مثل المجلات ودفتر الأستاذ وما إلى ذلك. عنصر البيانات (عنصر البيانات) هو أصغر وحدة بيانات مسماة في نظام المعلومات. في المحاسبة، تتكون المعاملة من أربعة عناصر بيانات، مثل اسم الحساب ورمز المحاسبة وتاريخ المعاملة والمبلغ.

قد نلاحظ كيف يتم تحويل البيانات (أيام العمل والسعر اليومي) (مضروبة مَعًا) إلى معلومات (المبلغ الواجب دفعه)، يمكن اعتبار المعلومات على أنها بيانات على مستوى واحد؛ وعندما تتم معالجتها مع مراعاة متطلبات صانع القرار، تصبح المعلومات على مستوى آخر.

الأداء من نظام المحاسبة المحوسب

يعد نظام المحاسبة اليدوي تقليديًا الطريقة الأكثر شيوعًا لحفظ سجلات المعاملات المالية للمؤسسة البيانات المالية هي المنتجات النهائية لعملية المحاسبة، والتي يتم إعدادها وفقًا لمبادئ المحاسبة المقبولة، ومبادئ المحاسبة المقبولة، ومبادئ المحاسبة المقبولة، ومبادئ المحاسبة المقبولة، وتعني دورة المحاسبة العمليات المتضمنة في تحديد وقياس وإيصال المعلومات والمراحل الأساسية للدورة هي كما يلي:

- يتم تحليل المعاملات التجارية
- يتم تسجيل المعاملات في المجلة
- يتم ترحيل إدخلات دفتر اليومية إلى حسابات دفتر الأستاذ
- يتم إعداد ميزان المراجعة من أرصدة الحسابات
- مراجعة الحسابات وإجراء التعديلات اللازمة
- يتم ترحيل التعديلات في دفتر الأستاذ لإعداد ميزان المراجعة المعدل
- يتم استخدام ميزان المراجعة المعدل لإعداد الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر
- يتم إعداد البيانات المالية من دفتر الأستاذ المعدل أخيرًا وموازنة الحسابات
- يمكن معالجة دورة المحاسبة المذكورة أعلاه من خلال استخدام أجهزة الكمبيوتر

إدارة السجلات المالية كمورد استراتيجي المبادئ والمفاهيم الأساسية لإدارة السجلات

يشمل مصطلح سجل جميع الوثائق التي تنشئها المؤسسات أو الأفراد أو يتلقونها في سياق المعاملات الإدارية والتشغيلية. تشكل السجلات نفسها جزءًا من هذه المعاملات أو تقدم دليلًا عليها كدليل، يتم الاحتفاظ بها لاحقًا من قبل المسؤولين عن المعاملات، الذين يحتفظون بالسجلات لاستخدامهم في المستقبل أو غيرهم ممن لديهم مصلحة مشروعة في السجلات، مثل المدققين.

تأتي السجلات في مجموعة متنوعة من الوسائط لا يزال يتم إنشاء العديد منها على الورق، على سبيل المثال، المراسلات والقسائم والعقود والوثائق الداعمة. يمكن أيضًا تسجيل المعلومات على الورق في دفاتر الأستاذ والمجلات والسجلات، أو قد تكون في شكل مطبوعات الكمبيوتر قد تكون هذه السجلات مكتوبة بخط اليد أو مرسومة باليد أو مطبوعة أو مطبوعة على نحو متزايد، تقوم أجهزة الكمبيوتر بإنشاء سجلات مالية، وقد تكون موجودة فقط في شكل إلكتروني البريد الإلكتروني هو شكل من أشكال التسجيل.

طبيعة السجلات

بينما تنقل جميع السجلات المعلومات، ليست كل مصادر المعلومات بالضرورة سجلات على سبيل المثال، لن يكون الكتاب المنشور أو قاعدة البيانات المقدمة خارجياً سجلاً، على الرغم من أن المعلومات المختارة منه وإعادة استخدامها في سياق جديد قد تصبح سجلاً بحد ذاتها تنشأ السجلات من المعاملات أو الأحداث. يجب أن يكون لديهم أربع صفات أو خصائص مهمة:

- السجلات ثابتة
- السجلات لها سلطة
- السجلات فريدة من نوعها
- السجلات أصلية

السجلات ثابتة

أثناء إنشاء السجل، سيخضع لعملية تطوير وتغيير، أي صياغة محاضر للمراجعة والموافقة. بمجرد الانتهاء من عملية الإنشاء هذه واعتبار المستند مكتملاً، يمكن اعتباره سجلاً. من أجل تقديم الدليل، يجب الآن إصلاح السجل ويجب ألا يكون عرضة للتغيير. إذا تم تغيير السجل أو التلاعب به بطريقة ما، فإنه لم يعد يقدم دليلاً على المعاملة التي تم توثيقها في الأصل.

السجلات لها سلطة

توفر السجلات الدليل "الرسمي" للنشاط أو المعاملة التي توثقها لكي يكونوا موثوقين، يجب أن يتمتعوا بالسلطة، أي من تم إنشاء السجل أو إصداره، وتحت أي سلطة وهل يمكن إثبات هذه السلطة؟ المؤشرات الواضحة على الطبيعة الرسمية للسجلات هي التوقيعات (وكذلك التوقيعات الإلكترونية)، والأوراق ذات الرأسية، والأختام، والطابع المكتبية. ومع ذلك، لا تحتوي جميع السجلات على مثل هذه المؤشرات الواضحة. لذلك فإن الحفظ المستمر للسجلات يحمي أيضاً موثوقيتها. من المهم أيضاً ملاحظة أن السجل يمكن أن يكون موثقاً بمعنى أنه دقيق وكامل، ومع ذلك، قد يكون قد تم إنشاؤه بواسطة شخص ما دون السلطة الواجبة لتأثير ذلك الفعل الذي تم إنشاء السجل من أجله.

السجلات فريدة من نوعها

تعتبر السجلات فريدة من نوعها بمعنى أنها، مع الاحتفاظ بها في سياقها المناسب، تعد مكوناً في تجميع فريد أو تسلسل المعاملات بدلاً من أجزاء معزولة من المعلومات. لها معنى لأنها تم إنشاؤها أثناء معاملة أو عملية تجارية معينة. تعتبر السجلات منطقية في سياق الوظائف والأنشطة العامة للفرد أو المنظمة التي أنشأتها أو استخدمتها.

السجلات الأصلية

يجب أن يكون من الممكن إثبات أن السجلات هي كما يقولون تُشتق أصالة السجل من نظام حفظ السجلات الذي تم من خلاله إنشاؤه أو استلامه وصيانته واستخدامه يكون السجل موثقاً إذا كان من الممكن التحقق من أنه أصبح الآن تماماً كما كان عند إرساله لأول مرة أو وضعه جانباً للاحتفاظ به يمكن إنتاج السجلات في مجموعة من الأنظمة وتخزينها في مجموعة من الوسائط، بما في ذلك الأشكال الورقية والإلكترونية؛ قد يتم تخزين إصدارات مختلفة في وسائط مختلفة في مواقع مختلفة هذه الظاهرة تتزايد مع نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- السجلات الإلكترونية أي السجلات المحوسبة
- السجل الإلكتروني هو سجل يمكن التلاعب به أو إرساله أو معالجته بواسطة الكمبيوتر

- مكتوبة على وسيط مغناطيسي أو بصري بما في ذلك الأشرطة الممغنطة والأشرطة والأقراص المدمجة والأقراص الصلبة والأقراص
- مسجلة رقمياً
- الوصول إليها باستخدام برامج وأجهزة الكمبيوتر
- التلاعب بها بسهولة يتم تحديثها وحذفها وما إلى ذلك.

تقليدياً، كانت السجلات أشياء مادية ومع ذلك، يتم تسجيل السجلات الإلكترونية على وسيط مثل شريط مغناطيسي أو قرص، لكن وضعها كسجلات لا يعتمد على تلك الوسيلة؛ الوسيط ليس هو السجل.

إدارة السجلات

يهتم برنامج إدارة السجلات بتحقيق الاقتصاد والكفاءة في إنشاء وصيانة واستخدام والتخلص من سجلات المنظمة وفي إتاحة المعلومات التي تحتوي عليها لدعم أعمال تلك المنظمة. الهدف هو تقديم معلومات دقيقة وكاملة عندما تكون مطلوبة لتنفيذ الوظائف وتحقيق أهداف الحكومة.

إدارة السجلات هي مجال الإدارة العامة المسؤولة عن الاحتفاظ بالسجلات ويشمل إدارة السجلات من الإنشاء والنقاط، إلى الصيانة والاستخدام ونقلها في نهاية المطاف إلى المحفوظات أو الإتلاف.

من المبادئ المهمة في إدارة السجلات أن للسجلات مراحل مختلفة تمر من خلالها على النحو التالي:

السجلات الحالية: السجلات المستخدمة بانتظام لتسيير الأعمال الحالية للمؤسسة وعادة ما يتم الاحتفاظ بها في مكانها الأصلي أو بالقرب منه أو في مكتب السجلات.

السجلات شبه الحالية: السجلات المطلوبة نادراً ما تكون في تسيير الأعمال الحالية. عادة ما يتم الاحتفاظ بها في مركز السجلات أو أي مخزن وسيط آخر في انتظار التخلص النهائي منها.

المحفوظات: هذه هي السجلات التي تم تحديدها على أنها ذات قيمة طويلة الأجل وبالتالي تم اختيارها للحفظ الدائم. عادة ما يتم حفظ أرشيفات الحكومة في مؤسسة السجلات والمحفوظات الوطنية.

وضع إدارة السجلات في سياق الإدارة المالية

الحكومة مسؤولة أمام مواطنيها من خلال الهيئة التشريعية. يصادق المجلس التشريعي على الميزانية وخطط الإنفاق، والحكومة ملزمة بإثبات أن إنفاقها يتوافق مع ما تم اعتماده. في القطاع العام، يعد تقديم الحسابات للتدقيق العام أمراً بالغ الأهمية لتلبية متطلبات المساءلة. يعد حفظ السجلات نشاطاً أساسياً للإدارة العامة وضرورياً للإدارة المالية السجلات المالية هي السجلات التي تنتج عن سير الأعمال والأنشطة المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة:

- تم استلام الموارد أو الالتزام بها أو إنفاقها
- الأصول التي تم حيازتها أو التخلص منها
- الوكالات الحكومية لديها مسؤوليات معينة

توفر بعض السجلات المالية (مثل دفاتر الأستاذ والدفاتر النقدية ودفاتر التصويت) أيضاً أساساً لإعداد البيانات المالية. تزود أنظمة الإدارة المالية الفعالة صانعي القرار ومديري القطاع العام بالوسائل اللازمة لذلك:

1. ضمان مطابقة الموارد مع الأهداف، أي ضمان تخصيص الأموال وإنفاقها وفقاً للأولويات الإستراتيجية للحكومة من خلال التحكم في الميزانية ونشر حسابات النفقات الفعلية
2. تعزيز المساءلة وتقليل مخاطر تنفيذ السياسات غير المستدامة، أي المعلومات الشاملة المتولدة من النظام تسهل المديرين على اتخاذ قرارات سياسية مستتيرة وتحديد أولويات تخصيص الموارد.

إطار جديد لتصنيف المعلومات المحاسبية

يتم تنفيذ فعل تصنيف المعلومات الناتجة عن الممارسات المحاسبية طوال عملية المحاسبة؛ من التسجيل إلى إعداد التقارير، فهي طبيعة ثانية تقريباً. يركز بيان المشكلة في هذه الدراسة على عدد من القضايا وهي عملية التصنيف قد تصبح اعتيادية وبالتالي:

1. لا تستجيب للتركيبات المالية الجديدة التي تم إنشاؤها بواسطة ممارسات الصناعة، والتي تساهم في المحاسبة الهجينة.
2. لا تواكب احتياجات المستخدمين وقد يحتاج المستخدمون المختلفون إلى تصنيفات مختلفة لمساعدتهم في فهم الظواهر المحاسبية المعقدة.

علاوة على ذلك، يؤثر التغيير على المعلومات المحاسبية وفائدة البيانات المالية التي تصور المعلومات المحاسبية "معدل التغيير المتزايد الذي تشهده مؤسسات الأعمال، إلى جانب الاعتراف المتحيز والمتأخر للتغيير من قبل النظام المحاسبي، هو سبب رئيسي لانخفاض المستندات في فوائد المعلومات المالية.

القوة الدافعة الأساسية وراء التغييرات في الشركات، حيث يؤدي ذلك إلى إنشاء منتجات جديدة وعمليات تصنيع محسنة بطبيعة الحال، تحدث التغييرات في المصطلحات والأنظمة المصاحبة أيضاً نتيجة للبحث والتطوير مع حدوث التغيير، قد يحتاج إطار التصنيف للمعلومات المحاسبية إلى مواكبة هذا التغيير من أجل الإبلاغ عن معلومات مفيدة.

في هذا القسم، يتم عرض وجهات النظر المذكورة في الأدبيات حول التصنيفات الحالية للمعلومات المحاسبية. الأقسام الفرعية للمناقشة هي:

- تصنيفات مختلفة لأغراض مختلفة
- دور التصنيف في توفير المعلومات المفيدة
- كيف يمكن تضليل المستخدمين من خلال التصنيفات الحالية
- عدم القدرة على تصنيف التطورات الجديدة
- تحديات التصنيف في البيانات المالية، وهي الميزانية العمومية وبيان الدخل
- إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في نهاية العام

غالباً ما يكون لمستخدمي البيانات المالية احتياجات متضاربة. على سبيل المثال، قد تتطلب إدارة الشركة معلومات في بيان الدخل بصيغة مختلفة عن تلك المطلوبة من قبل متلقي الإيرادات. ومع ذلك، في بعض الأحيان يتطابق محتوى المعلومات المطلوب، على الرغم من أن تنسيقات تقديم هذه قد تكون مختلفة. يردد هذا الرأي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "في حين أن البيانات المالية لا يمكن تلبية جميع احتياجات المعلومات لهؤلاء المستخدمين من خلال البيانات المالية، إلا أن هناك احتياجات مشتركة بين جميع المستخدمين". عادة ما يكون لأصحاب المصلحة خلفيات مختلفة في المحاسبة والشركة وعندما يحدث التصنيف والتلخيص، يمكن حذف

المعلومات والعلاقات ذات القيمة لبعض المستخدمين أو مجموعات المستخدمين. لذلك يحتاج مطورو إرشادات التصنيف إلى الإحاطة علماً بالمتطلبات المعلوماتية لجميع مستخدمي البيانات المالية ويترتب على ذلك وجود احتمالين لتحديد إطار تصنيف للمعلومات المحاسبية:

- الاحتمال الأول هو محاولة استيعاب جميع المتطلبات المتعارضة من خلال إنشاء نظام تصنيف مختلف للمستخدمين المختلفين بحيث لا يتعارض أي من المتطلبات مع أي من هذه التصنيفات. سيؤدي ذلك إلى أطر تصنيف متعددة للمعلومات المحاسبية.
- الاحتمال الثاني هو بناء إطار تصنيف واحد لجميع المستخدمين، مع الاعتراف بأنه لا يمكن استيعاب جميع المتطلبات في مثل هذا الإطار. هذا هو النهج المتبع في هذه الورقة ويتم تقديمه بإيجاز أدناه ثم يتم توسيعه لاحقاً.

الخاتمة

يجب أن يفي تصنيف المعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة الممارسات المحاسبية بمتطلبات ومتطلبات البيئة المتغيرة. تم استكشاف بعض القضايا المحيطة بتصنيف المعلومات المحاسبية في الميزانية العمومية وبيان الدخل. تظهر نتائج مراجعة الأدبيات وتحليل المحتوى جميعاً أوجه قصور في ممارسات التصنيف الحالية. كما يتم عرض مناقشة حول الطريق إلى الأمام وإطار تصنيف مقترح يأخذ في الاعتبار السمات والوقت. يجب أن يستلزم العمل المستقبلي تطوير إطار تصنيف لبيان التدفقات النقدية وتصنيف رأس المال الفكري والبنود مع سمات كل من حقوق الملكية والمطلوبات.

يتم نظام التصنيف: في المالية، فئات الإيرادات والنفقات التي تحددها الحكومة لتخطيط الإيرادات والنفقات والتمويل والتدفقات المالية الأخرى في نظام الموازنة / التخطيط، وتستخدم لاحقاً كرموز في النظام المحاسبي لتصنيف الإيرادات والنفقات الفعلية، التمويل والتدفقات الأخرى، وتسجيل الأصول والخصوم. يشمل نظام التصنيف أيضاً التحليلات المختلفة المستمدة من مثل هذا النظام الالتزامات: مرحلة في عملية الإنفاق تدخل فيها الوزارات أو الإدارات، في حدود تخصيصاتها، في عقود أو أشكال أخرى من الاتفاقات إذا لزم الأمر ، للشراء الفوري أو التسليم المستقبلي للسلع والخدمات.

المصادر والمراجع:

دواق, & سميرة. مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية في تطوير نظرية المحاسبة المالية دراسة ميدانية (Doctoral dissertation, Université de M'Sila-Mohamed Boudiaf).

عمرو امين احمد ابراهيم. (2019). اثر التغيير في تطبيق المبادئ المحاسبية علي القوائم المالية.

سعو, مصطفى, & بوسمينة. (2021). دور الرقابة وفق مبادئ المحاسبة العمومية في ترشيد الإنفاق العمومي.

ALMGRASHI, A. I. (2021). Factors determining the adoption of computerized accounting information systems and their effect on tax compliance costs: the case of SMEs in Saudi Arabia (Doctoral dissertation, RMIT University.)

Thurston, A and P Cain. 'Speaking a New Language: Advocating Records Management in the Developing World.' Records Management Bulletin 72 (February 1996): 11-18 .

Wallace, Patricia, Jo Ann Lee and Dexter R Schubert Records Management: Integrated Information Systems. 3d Ed. New York, NY: Prentice-Hall, 1992 .

Southwood, G. 'Record Creation: The Key to Successful Records Management'. Records Management Bulletin 56 (June 1993): 8-12.

Morelli, J. 'Building Design, Filing Systems and Records Management.' Records Management Bulletin 70 (October 1995): 15-16 .

Barata, K., Cain, P., Routledge, D., & Leijten, J. (2001). Principles and practices in managing financial records: a reference model and assessment tool.

Abstract:

The act of classifying the information generated by accounting practices is ubiquitous in the accounting process; From recording to reporting, it has become almost second nature Classification must comply with the requirements and requirements of the changing environment in which it is practiced Previous studies indicate that the current classification of items in financial statements is not in line with the needs of users and the new financial forms created by the industry, the current research aims to Studying the role of entering data and information into computer systems such as invoices, financial documents, restrictions, exchange orders and all the different accounts and their impact on government institutions.